

## Companies and Their Types in Islamic Jurisprudence

## الشركات وأنواعها في الفقه الإسلامي

Salim Hussein Tamer <sup>1,\*</sup><sup>1</sup> Morning Institute of Fine Arts, Ministry of Education, Baghdad, Iraq.سالم حسين تمر الشمري <sup>١\*</sup><sup>١</sup> معهد الفنون الجميلة الصباحي، وزارة التربية، بغداد، العراق.

## ABSTRACT

## الخلاصة

The topic of this research was "Companies and Their Types in Islamic Jurisprudence." Given its significant impact on jurisprudential and economic application, I attempted to clarify some types of companies and their definitions according to jurists and linguists, as well as the legal rulings and limitations of these companies according to the economic approach of Islamic jurisprudence.

This is the effort of a modest person. We ask Allah to forgive us for any errors and grant us the grace of righteousness. I seek forgiveness from Allah Almighty first and last ... and all praise is due to Allah, Lord of the Worlds.

لقد كان موضوع البحث ( الشركات وأنواعها في الفقه الإسلامي )، ولما له من الأثر الكبير في التطبيق الفقهي والاقتصادي، فقد حاولت أن أبين بعض أنواع الشركات وتعريفاتها عند الفقهاء واللغويين، والحكم الشرعي لهذه الشركات ومحدداتها وفق منهج الفقهاء الشرعي الاقتصادي .

وهذا جهد المقل نسأل الله أن يعفو عنا ما كان من الزلل وإن يرزقنا فضل الصواب، واستغفر الله العظيم أولاً وأخيراً... والحمد لله رب العالمين.

## Keywords

## الكلمات المفتاحية

الشركات في الفقه الإسلامي، الأنواع الفقهية للشركات، الحكم الشرعي للشركات

Companies in Islamic Jurisprudence, Jurisprudential Types of Companies, Sharia Rulings on Companies

## Received

استلام البحث

5/4/2025

## Accepted

قبول النشر

2/6/2025

## Published online

النشر الإلكتروني

29/6/2025

## ١. مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وصحبه سلم إلى يوم الدين.

أما بعد....

فإن للعلم الشرعي مكانه ومنزله كبيرة في نفوس المسلمين، خصوصاً إذا كان هذا العلم يراعي احتياج الناس ليعرفوا أمور دينهم، لهذا الأمر جعلت بحثي هذا بعنوان ( الشركات وأنواعها في الفقه الإسلامي )، واشتملت خطة البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة.

## ١.١ منهجية البحث

١. لما كان البحث موضوع الشركات بينت معنى الشركة لغةً واصطلاحاً.
٢. بينت أنواع الشركات.
٣. تناولت بعض الشركات بالتفصيل كأنموذج.
٤. توثيق الآيات المباركات وعزو السور، مخرجاً الأحاديث الواردة والحكم عليها من كتب الحديث).
٥. وضعت ترجمة للأعلام الذين لم يشتهروا.
٦. التعريف بالمصدر عند ذكره أول مرة وذلك بيان بطاقة الكتاب.

## ٢. المبحث الأول: مفهوم الشركة في الفقه الإسلامي

### ١.٢. المطلب الأول: تعريف الشركة لغة واصطلاحاً

١. معنى الشركة: بفتح الشين وكسر الراء، وبكسر الشين وإسكان الراء.<sup>(١)</sup>

وتطلق على عدة معان منها:

الاختلاط أو خلط الملكين، أو مخالطة الشريكين واشترائهما في شيء واحد.<sup>(٢)</sup>

وقيل هو أن يوجد شيء لاثنتين فصاعداً، عينا كان ذلك الشيء أو معنى، كمشاركة الإنسان والفرس في الحيوانية، ومشاركة فرس وفرس في الكمة (الحمرة الشديدة) والذهمة (السواد).<sup>(٣)</sup>

وقيل: أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما.<sup>(٤)</sup>

والحاصل من هذه الأقوال أن معنى الشركات في اللغة يدور على التعدد الذي يفيد الاختلاط والاشتراك في شيء ما بين اثنين فصاعداً.<sup>(٥)</sup>

وقد ورد في المعنى اللغوي قوله تعالى (وَأَشْرِكُهُ فِي أُمْرِي)<sup>(٦)</sup>

وقوله (أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ)<sup>(٧)</sup> وقوله (فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ)<sup>(٨)</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم (الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلاء والنار)<sup>(٩)</sup>. ولفظ الشركة ترد مصدراً من شرك يشرك شركاً وشركته، وشركت بينهما في المال، وأشركته جعلته شريكاً.<sup>(١٠)</sup>

٢. معنى الشركة شرعاً:

الشركة في الشرع اختلفت تعريفاتها عند الفقهاء .

فقد عرفها الحنابلة بأنها: الاجتماع في استحقاق أو تصرف <sup>(١١)</sup> وهذا التعريف جامع شامل لجميع أنواع الشركة من أباحه وعطل عقد، ذلك أن الاجتماع في الاستحقاق يتضمن استحقاق العين بالإباحة والهبة والإرث والشراء والغنيمة، والوصية ونحو ذلك، ولا فرق بين أن يملك الشركاء العين أو المنفعة، أو العين دون منفعتها، أو منفعتها دون عينا<sup>(١٢)</sup> كما يلحق بذلك ما إذا اشترك شخصان في حد الرقبة كما لو قذفا إنسان بكلمة واحدة فإنه يحد لها حداً واحداً.<sup>(١٣)</sup> كذلك فإن الاجتماع في التصرف يتضمن جميع شركات العقد، سواء أكانت شركات أموال أو وجوه أو أعمال أو أموال وأعمال كما في شركة المضاربة.

كما عرفها الشافعية بأنها: ثبوت الحق شائعاً في شيء واحد أو عقد يقضي ذلك.<sup>(١٤)</sup>

وهذا التعريف بحسب الظاهر يفيد العموم بشموله لجميع أنواع الشركات ذلك أن عبارة ( ثبوت الحق شائعاً في شيء واحد ) تشتمل جميع أنواع شركة الملك المتمثلة في هذه أمور مثل الوصية والهبة والإرث والغنيمة، كما أن عبارة أو عقد يقضي ذلك تتضمن شركة العقد التي تتمثل أقسامها في الصفات والمفاوضة والوجوه والأبدان والأموال والمضاربة من غير نظر إلى ما يجوز منها وما لا يجوز عندهم، وبذلك يكون التعريف شاملاً لجميع أنواع الشركات من ملك وعقد.<sup>(١٥)</sup>

(١) الخريشي على مختصر، ابو عبد الله الخريشي، المطبعة الاميرية بولاق، ط٢، دار الفكر بيروت، ١٣١٧هـ، ٦/١٧.

(٢) لسان العرب لابن منظور ١٢/٢٣٣، تاج العروس للزبيدي ٧/١٤٨ .

(٣) مختار الصحاح للرازي ص ٣٣٦

(٤) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٣/٣٢٥

(٥) وتطلق على عقد الشركة نفسه لأنه سبب الخلط (تبيين الحقائق للزيلعي)\*

(٦) سورة طه الآية ٣٢.

(٧) سورة فاطر الآية ٤٠

(٨) سورة الزمر الآية ٢٩.

(٩) سنن ابن ماجه ٢/١٢٦

(١٠) المصباح المنير للفيومي ١/٤٢٣

(١١) المغني لابن قدامة ٥/١، كشف القناع للبيهقي ٣/٤٩٦

(١٢) الشركات في الشريعة الإسلامية ، القانون الوضعي للدكتور عبد للدكتور عبدالعزيز الخياط ١/٣٣

(١٣) المغني لابن قدامة ٥/٢

(١٤) نهاية المحتاج للرملي ٥/٢

(١٥) الشركات، الفقه الإسلامي د. رشاد حسن ، ص١٦.

وعرفها الحنفية: بأنها اختصاص اثنين فأكثر بمحل واحد.<sup>(١)</sup>

ولما كان هذا الاختصاص الحاصل بين اثنين أو أكثر بوروده على محل واحد ممكن حدوثه في العين أو الدين أو الجاه أو العمل وغير ذلك فأن هذا التعريف يشمل جميع أنواع الشركات.

وعرفها المالكية: بأنها ما يحدث بالاختيار بين اثنين فصاعداً من الاختلاط التحصيل الربح، وقد يحصل بغير قصد كالإرث.<sup>(٢)</sup>

وهذا التعريف بحسب الظاهر يفيد شموله لكافة أنواع الشركة وان ما يحدث بالاختيار بين اثنين فصاعداً من الاختلاط لتحصيل الربح، يدخل فيه شركة العقد بكافة أنواعها وما يحصل بغير قصد كالإرث، يدخل فيه شركة الملك لجميع صورها المختلفة .

## ٢.٢ المطلب الثاني: أدلة مشروعية الشركة

يستدل على مشروعية الشركة بالكتاب والسنة والأجماع والمعقول:

أما الكتاب الكريم: فقد جاء به كثير من الآيات التي تدل على مشروعية الشركة ومن ذلك قوله تعالى (ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ )((٢٨)).<sup>(٣)</sup> .

فقد تضمنت هذه الآية الكريمة مثلاً ضربه الله تعالى للمشركين العابدين معه غيره الجاعلين له شركاء، فسألهم سبحانه هل يرضى أحدكم ان يكون عبده شريكاً له في ماله فهو وهوبه فيه على السواء<sup>(٤)</sup>.

وذهب بعضهم إلى ان الآية أصل في الشركة بين المخلوقين لافتقار بعضهم إلى بعض ونفيها عن الله سبحانه وتعالى وقوله فقال (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِلْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ (٤٠)).

فقد جعل الله تعالى الخمس شركاً بين اصل الخمس وجعل أربعة أخماس الغنيمة شركاً بين القائمين.<sup>(٥)</sup>

وأما السنة: في كثيره أيضاً ومنها:

١. ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) يقول الله تعالى ( أنا ثالث الشريكين مالم يخن أحدهما صاحبه فإن خان خرجت من بينهما)<sup>(٦)</sup>.

فهذا الحديث يفيد جواز الشركة، أن الله تعالى يمنح الشريكين البركة في مالهما، مالم يخن أحدهما صاحبه، كما ان هذا الحديث يحث على التشارك مع عدم الخيانة ويحذر منها في حالة المشاركة.<sup>(٧)</sup>

٢. ما جاء عن السائب المخزومي رضي الله عنه انه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة، فجاءه يوم الفتح فقال له النبي صل الله عليه وسلم ( مرحبا بأخي وشريكي كان لا يماري ولا يداري)<sup>(٨)</sup>.

فهذا الحديث يفيد جواز الشركة وانها كانت معروفة يتعامل بها الناس قبل الإسلام ثم قررها الشرع على ما كانت.<sup>(٩)</sup>

وأما الأجماع

فقد اجمع الفقهاء على جواز الشركة في الجملة، وان كانوا قد اختلفوا في حكم بعض أنواعها، كما جاء في أقوال الفقهاء ما يغير انعقاد الأجماع على تعامل الناس بالشركة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا من غير نكير، وان المسلمين اجمعوا على جواز الشركة واعتمالها نوعاً من ضرور المعاملات التي تجري بينهم.<sup>(١٠)</sup>

(١) الدر المنققي، شرح الملتقى، محمد علاء الدين ٢/٧٢٢

(٢) مواهب الجليل للحطاب ٥/١١٧.

(٣) سورة الروم، الآية (٢٨).

(٤) تفسير ابن كثير ٥/٣٥٧.

(٥) تفسير القرطبي ٥/١٧٨، أصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ٩٤.

(٦) سنن أبي داود ٣/٢٥٦.

(٧) سبل السلام للصنعاني ٢/٨٣.

(٨) سنن البيهقي ١/٧٨، نيل الأمطار للشوكالي ٥/٢٩٧.

(٩) سبل السلام لصنعاني ٥/٩٧.

(١٠) المبسوط للسرخي ١١/١٥٥، المغني لابن قدامة ٥/١، نهاية المنهاج للرملي ١/٢، مواهب الجليل للحطاب ٥/١١٨.

وأما المعقول: فإن الإسلام شرع أحكاما كثيرة في مختلف أمور الحياة تهدف إلى كفاله ما هو ضروري للناس بإيجاده وحفظه وحمايته.<sup>(١)</sup> كما تقصد رعاية حاجاتهم برفع الحرج عنهم والتيسير عليهم مصداقا لقوله تعالى: (مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (٧٨)).<sup>(٢)</sup>، وقوله صلى الله عليه وسلم ( أحب الدين إلى الله الحنفية السمحاء)<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا فقد شرع الإسلام كثير من أنواع العقود والتصرفات التي تقتضيها حاجات الناس في معاملاتهم كالبیوع والإيجارات والشركات والمضاربات تحقيقا لكسب مباح بوسائل مشروعه، وابتغاء لفضل الله من طريق السعي والعمل، وتماشيا مع السياق والنهج هذا، فإن نظام الشركات في الإسلام هو تطبيق عملي لتعاليم الإسلام وتوجيهاته في نماء المال ورخاء المجتمع واستغلال المواهب والكفاءات عن طريق التعاون والمشاركة، وهو امر يدعو إليه العقل السليم ويستجبه الفكر السديد، وبخاصة في هذا العصر الذي تقدمت فيه الصناعات وراجت التجارات على نحو لا يستطيع الإنسان بمفرده النهوض بها فلا مناص من التعاون بين الأفراد في إطار الشركات تسهيلا لهذه الممارسة الضرورية، وتمكينا من الاضطلاع مسؤولياتها الملحة، وسعيا إلى الوصول بالمجتمع الإسلامي الى ما يرجى من رقي وتقدم ورفعته.

### ٣. المبحث الثاني: أنواع الشركات

#### ١.٣ المطلب الأول : أنواع الشركات (شركة نقود، شركة إباحة، شركة ملك)

هناك ثلاثة أنواع للشركات عند الفقهاء منها:

١. شركة عقد: وهذا النوع يبرز على ما عداه من أنواع الشركة ويغلب عند معظم الفقهاء قصر المعنى الشرعي للشركة عليها دون غيرها، لان الشركة لا تتحقق إلا بالعقد وخط الأموال وتوفر نية الاشتراك عند الشركاء. ولذلك فإن الفقه الإسلامي قد بسط القول وفصل الأحكام في شركة العقد على نحو يشعر بأن إطلاق الشركة في الغالب يتجه إلى شركة العقد ويقتصر عليها، وهذا يراد له بيان وتفصيل ليس موضعه في هذا البحث.
٢. شركة الإباحة: هي اشتراك العام في حق تلك الاستياء المباحة التي ليست في الأصل ملكا لاحد كالماء بأخذها وأحرازها.<sup>(٤)</sup> والمراد بالعام هنا جميع الناس، كما ان المقصود بحق التملك كونهم مشتركين في صلاحية التملك بحيازة السلطة التي تمكن صاحبها من مباشرة استعمال الشيء في جميع وجوه الانتفاع كالأستهلاك والأستعمال.<sup>(٥)</sup>

#### • أدلة مشروعية شركة الإباحة

قوله تعالى (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا (٢٩))<sup>(٦)</sup> وقوله تعالى (وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ (١٣))<sup>(٧)</sup> ومؤدى الخلق والتسخير في الآيتين أن الناس جميعاً يشتركون في حق الاستفادة من خيرات الأرض والسماء، وأن لكل إنسان حظه من منافع الكون بحسب طاقته ومقدار سعيه.

كما أورد القرآن الكريم كثيرا من الآيات التي تقيد إباحة الأشياء في غير ما لا يحضره العقل أو يمنعه الدليل.<sup>(٨)</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم: ( الناس شركاء فيها ثلاث الماء والكأ والنار).<sup>(٩)</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم ( لا يمنع الماء والنار والكأ) و زيد في رواية أخرى والملح.<sup>(١٠)</sup>

(١) علم الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ، ص ٢٠٢.

(٢) سورة الحج ، الآية ٧٨.

(٣) عمدة القارئ، شرح صحيح البخاري ١/٢٣٥

(٤) درر الأحكام شرح مجلة الأحكام لمولى حيدر ٣/٧.

(٥) المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة والقانون للدكتور غريب الخيال ص ٣٥٣

(٦) سورة البقرة ، الآية ٢٩.

(٧) سورة الجاثية ، الآية ١٣

(٨) أحكام القرآن لابن العربي ١/٢٨

(٩) نيل الأمطار للشوكاني ٣/٣٤٤

(١٠) سنن ابن ماجه ٢/٢٨٦

فهذه الاحاديث بجمالها تقيد تملك العامة للأشياء الضرورية للحياة، والنص في الروايات السابقة على أشياء معينة ليس للحصر، وإنما يراد به ما كان ضرورياً للحياة في البيئة العربية في هذا الوقت، ولذلك فإنه يضاف إليها ما يكون في حكمها خاصة، وأن القياس وهو أحد أصول الشريعة يفسخ عند التطبيق لما يماثل هذه الأشياء في حكمها.

#### • أنواع المباحات

تشمل شركة الإباحة ما يكون ضرورياً لحياة الجماعة الإنسانية وكفاله الوجه لأفرادها ومن ذلك:

١. ماء البحار والأنهار والأودية والعيون والآبار في الأرض التي لا يملكها أحد من الناس.<sup>(١)</sup>
٢. النباتات رطباً كان أو يابساً، متى فأن الأرض المباحة والجبال التي لم يحرزها أحد.
٣. المعادن التي توجد في باطن الأرض سواء أكانت صلبة أو سائلة مثل الملح والكبريت والغاز والنفط والياقوت وأشباه ذلك من الأمور ذات النفع العام، وهي وديعه الله في أرضه فلا يختص بها إنسان دون آخر.<sup>(٢)</sup>
٤. المرافق العامة كالطرق والجسور والخزانات والشوارع والمساجد ومرتكض الخيل ودواوين الدولة والمدارس والمستشفيات وكل ما يدخل في الانتفاع العامة المشتركة لجماعة المسلمين ويمتتع اختصاص الفرد بحيازتها.<sup>(٣)</sup>

#### • حكم شركة الإباحة

إذا حاز أحد الناس شيئاً من المباح بالطرق المشروعة، كانت هذه الحيازة حقاً ثابتاً لا ينافي فيه ولا يغلب عليه وعلى ذلك يجوز لكل فرد من العامة من الانتفاع بالأموال المباحة التي لم تصل إليها إنسان لتحريزها، لأن حق الانتفاع للجميع عالم تحرز ملكاً خاصاً بشرط عدم الأضرار بالجماعة أو الدولة.<sup>(٤)</sup>

#### ٣. شركة الملك

تعريفها تملك اثنين أو أكثر عيناً أو ديناً من طريق الإرث أو الشراء أو الهبة أو الوصية أو نحو ذلك من أسباب التملك، ويكون كل منهما أجنبياً في نصيب صاحبه ممنوعاً من التصرف فيه.<sup>(٥)</sup>

#### • أدلة مشروعية شركة الملك:

قوله تعالى (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ (١١)).<sup>(١)</sup>

فقد جعل الله الميراث مشتركاً بين الأولاد وقوله تعالى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنَّ السَّبِيلَ فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٦٠)).<sup>(٢)</sup>

وشركه الملك نوعان جبرية واختيارية، وشركه الملك الجبرية هو أن يختلط مالان لرجلين اختلاطاً لا يمكن التميز بينهما أو يرثان مالا.

والاختيارية أن يشترى عينا برضاها أو يوهبها هبة أو يوصى لهما فيقبلان أو يستوليا على مالهما، فيكون ملكاً لهما على سبيل المشاركة.

وفي جميع ذلك كل واحد منهما أجنبي في نصيب الآخر، لا يتصرف فيه إلا بإذنه، لعدم أذنه له فيه، ويجوز بيع نصيبه من شريكه في جميع الوجوه، وأما من غيره فما تنبت الشركة فيه بالخلط أو الاختلاط لا يجوز إلا بأذن شريكه، لأن الخلط استهلاك معنى فأورث شبهة زوال ملك نصيب كل واحد منهما إلى صاحبه، وفيما ثبت بالميراث والبيع والهبة والوصية يجوز بيع أحدهما نصيبه من أجنبي بغير إذن صاحبه، لأن ملك كل واحد منهما قائم في نصيبه من كل وجه.<sup>(٣)</sup>

ويرى فقهاء المالكية أن شركة الملك تشمل ثلاثة أقسام:

١. شركة الإرث وتكون بين الورثة في ملك المال الموروث.

(١) مواهب الجليل للحطاب ٦/٣.

(٢) المهذب للشيرازي ٤٢٦/١، بدائع الصنائع للكاساني ١٩٤/٦ المغني لابن قدامة ٥٢٠/٥.

(٣) الوجيز للغزالي ٢٤٣/١.

(٤) الشركات في الفقه الإسلامي للشيخ علي الخفيف ٣٤٢/١.

(٥) درر الأحكام في شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر ٩/٣.

(٦) سورة النساء، الآية ١١.

(٧) سورة التوبة، الآية ٦٠.

(٨) الاختيار لتعليل المختار ١٢/٣، كتاب الشركة، عبد الله بن محمود بن مودود الموصل الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٦ هـ/٢٠٠٥ م،

٢. شركة الغنيمة وتكون في تملك الجيش للغنائم
٣. شركة المبتاعين وتتحقق في اجتماع أكثر من واحد في ملك دار او نحوها عن طريق الشراء.<sup>(١)</sup>
- ويرى الشافعية أن شركة الملك تقسم إلى ستة أقسام:
١. شركة في المنافع والأعيان: والتحقق بأن التملك للأرض ومنافعها.
٢. شركة المنافع دون الأعيان: بأن يوصي رجل فلا بأن ينتفع من الأرض دون عينها.
٣. شركة الأعيان دون المنافع: مثلاً يوصي بأن يستأجر الدار في منفعة دون عينها.
٤. شركة المنافع المباحة: مثلاً أن يترك رجل كلباً للحراسة يستفيد منه الجميع.
٥. شركة في حقوق الأبدان: وهو أن يرث اثنين أو أكثر حد قذف أو امتصاص.
٦. شركة في حقوق الأموال: بأن يرث جماعة من مورثهم صفة الشفعة أو الرد بالعيب أو خيار الشرط.<sup>(٢)</sup>
- وكذلك الحنابلة قسموا شركة الملك ثلاثة أقسام<sup>(٣)</sup>

أ. شركة العين والمنفعة.

ب. شركة العين دون المنفعة.

ت. شركة المنفعة دون العين.

وهذا الاختلاف بين الفقهاء في التقسيم هو من باب التنظيم، وإلا فإنهم متفقون في الحقيقة على القول بشركة الملك سواء حدثت بسبب ارث أو غنيمة أو بيع، وسواء كان اختيارياً أم اجبارياً.

### ٢.٣ المطلب الثاني الشروط العامة للشركات

#### • شركة العقد انموذجاً

تعرض الفقهاء لشروط شركة العقد بطرق متباينة

فالأحناف والحنابلة يقسمون الشروط إلى قسمين:

أحدهما عام يتعلق بجميع أنواع الشركة.

وثانيها خاص يتعلق بأنواع شركه العقد<sup>(٤)</sup>.

والشافعية شروط الشركة عندهم قصورها على ما يصح عندهم من أنواع شركة العقد وذلك تشمل العنان والمضاربة<sup>(٥)</sup>.

أما المالكية فإن الشروط عندهم تتعلق بالعاقدين والصيغة ومحل الشركة<sup>(٦)</sup>.

وعند الجمع بين أقوال الفقهاء عند تناولهم لشروط الشركة نستخلص منها أن الشروط العامة للشركة تنحصر فيما يلي:

١. أن يكون رأس المال معلوماً للشريكين وقت العقد فلا يصح أن يكون مجهولاً ولا جزافاً<sup>(٧)</sup>، لأن ذلك مؤداه إلى النزاع
٢. أن يكون رأس المال حاضراً عند العقد فلا تصح الشركة بمال غائب ودين في الذمة، لأنه لا يمكن التصرف فيه لتحصيل مقصود الشركة<sup>(٨)</sup>
٣. أن يكون الربح جزءاً شائعاً معلوماً كالنصف أو الثلث أو نحوهما فإن كان الربح مجهولاً أو معيناً بعدد كعشره دنانير فإن الشركة تقسد، فإن قال أحدهم شاركك وعلى جزء من الربح لم يعين بمقدار، فإن ذلك لا يصح، لأن الجهالة في الربح توجب النزاع، كما أنه إذا قال أحدهما للآخر شاركك على أن ذلك عشرة دنانير لا يصح أيضاً، لأنه تعيين عدد معين يقطع الربح فلا يتحقق الاشتراك مادام النصيب معروفاً<sup>(٩)</sup>.

(١) الشركات في الفقه الإسلامي للشيخ علي الخفيف، ص ٧، شرح المختار للحصنكي ١/٤٩٨.

(٢) تكملة الجموع شرح المذهب، لمحمد نجيب المطيعي ١٣/٥٠٦.

(٣) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى لمصطفى السبوطي ٣/٤٩٤.

(٤) فتح القدير لكمال بن الهمام ٥/٥ المغني لابن قدامة ١٩/٥

(٥) روضه الطالبين لزكريا الأنصاري ٤/٢٧ وما بعدها

(٦) مواهب الجليل للحطاب ٥/١١٨

(٧) المغني لابن قدامة ٥/١٦

(٨) بدائع الصنائع للكاساني ٦/٦٠، أقرب المسالك للدريير ٣/٦٨٥، بداية المجتهد لابن رشد ٢/١٧٩، كشف القناع للبيهقي ٣/٤٩٧

(٩) بدائع الصنائع للكاساني ٦/٦٠، أقرب المسالك للدريير ٣/٦٨٥، بداية المجتهد لابن رشد ٢/١٧٩، كشف القناع للبيهقي ٣/٤٩٧

٤. ان يكون المعقود عليه قابلاً للوكالة، ليكون التصرف كل شريك في نصيب شريكه صحيحاً، ومن ثم يكون الربح الحاصل من تصرف الشريكين مشتركاً بينهما<sup>(١)</sup>.

٥. ان يكون تصرف الشركاء بما يناسب المصلحة ويتفق مع تحقيقها فلا يصح لواحد منهم ان يتصرف بما يعود بالضرر على باقي الشركاء كالذي يهب شيئاً من مال الشركة، ومن قصر في شيء أو تعدى يعد ضامناً لعمله<sup>(٢)</sup>.

#### ٤. خاتمة

بعد ان يسر الله علينا إتمام هذا البحث المبسط يجدر بنا ان نجل أهم النتائج:

١. ان الشركة في الفقه الإسلامي بمعناها العام تتعد أنواعها الى شركات منها: إباحة وملك وعقد وكل لها جانب في الحياة العامة.
  ٢. أفاض الفقه الإسلامي في ودراساته حول شركة العقد لما لهذه الشركة من دور كبير في النظام الاقتصادي.
  ٣. استخلص الفقهاء من كتاب الله وسنه رسوله صلى الله عليه وسلم وأصول الشريعة معايير ثابتة وقواعد خاصة يهتدي بها في تنظيم استملاك المال ونماءه، واستثمار الجهود الإنسانية بطريق الشركة، لذا لم يجعل الفقه الإسلامي الاشتراك حق مطلقاً، كما انه لم يمنع الاشتراك كلياً، بل قيده بقيود تضمن تحقيق العدالة ومنع الاستغلال.
  ٤. أكدت النظرة الإسلامية للشركة على تحصيل الربح للجميع وتحقيق العدالة في توزيع الربح.
- وأخيراً نقول ان المجتمع البشري لن يستطيع تحقيق العدل والاستقرار لنفسه وللآخرين من رضاء وازدهار، ما لم يتجه الى شريعة الإسلام السمحاء بأصولها المنضبطة، لأن غايتها إسعاد الناس وتحقيق الفلاح والربح في الدارين.

#### Conflicts Of Interest

The author declares no conflict of interest in relation to the research presented in the paper.

#### Funding

No grant or sponsorship is mentioned in the paper, suggesting that the author received no financial assistance.

#### Acknowledgment

The author extends gratitude to the institution for fostering a collaborative atmosphere that enhanced the quality of this research.

#### References

- [1] *The Holy Qur'ān*.
- [2] Ibn al-ʿArabī, A. B. M. b. ʿAbd Allāh. (n.d.). *Aḥkām al-Qur'ān*. [Publisher not identified]. (Author d. 543 AH). Retrieved from [shamela](#)
- [3] al-Mawṣilī, ʿA. b. Maḥmūd. (2005). *Al-ikhtiyār li-taʿlīl al-mukhtār* (3rd ed.). Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah. (1426 AH). Retrieved from [shamela](#)
- [4] al-Mawṣilī, ʿA. b. Maḥmūd. (1937). *Al-ikhtiyār li-taʿlīl al-mukhtār*. Cairo, Egypt: al-Ḥalabī Press. (1356 AH). Retrieved from [shamela](#)
- [5] al-Dardīr, A. b. Muḥammad. (n.d.). *Aqrab al-masālik ilā madhhab al-Imām Mālik*. [Publisher not identified]. (Author d. 1201 AH). Retrieved from [Internet Archive](#)
- [6] Ibn Rushd, M. b. A. (2004). *Bidāyat al-mujtahid wa nihāyat al-muqtaṣid*. Cairo, Egypt: Dār al-Ḥadīth. (1425 AH). Retrieved from [Internet Archive](#)
- [7] al-Kasānī, ʿA. al-D. A. B. b. Masʿūd. (n.d.). *Badāʾiʿ al-ṣanāʾiʿ fī tartīb al-sharāʾiʿ*. [Publisher not identified]. (Author d. 587 AH). Retrieved from [shamela](#)
- [8] al-Zabīdī, M. Murtaḍā. (n.d.). *Tāj al-ʿarūs min jawāhir al-qāmūs* (Edited by a team of specialists). [Publisher not identified]. Retrieved from [shamela](#)
- [9] Ibn Kathīr, I. b. ʿUmar. (n.d.). *Tafsīr al-Qurʾān al-ʿaẓīm*. [Publisher not identified]. (Author d. 774 AH). Retrieved from [shamela](#)
- [10] al-Qurṭubī, M. b. A. (n.d.). *Tafsīr al-Qurṭubī (Al-jāmiʿ li-aḥkām al-Qurʾān)*. [Publisher not identified]. (Author d. 671 AH). Retrieved from [shamela](#)

(١) فتح القدير لكمال بن الهمام ٥/٥ ، بدائع الصنائع للكاساني ٥٨/٦

(٢) بداية المجتهد لابن رشد ٣٢٧/٢.

- [11] al-Muṭī'ī, M. N. (n.d.). *Taqmīlat al-Jam'ū sharḥ al-Muhadhdhab*. Medina, Saudi Arabia: al-Maktabah al-Salafiyyah. Retrieved from [shamela](#)
- [12] al-Ṭabarī, M. b. Jarīr. (2001). *Jāmi' al-bayān 'an ta'wīl āy al-Qur'ān* ('A. b. 'Abd al-Muḥsin al-Turkī, Ed.; 1st ed.). Cairo, Egypt: Dār Hajr. (1422 AH). Retrieved from [Internet Archive](#)
- [13] al-Ḥaṣkaṭī, M. 'A. al-Dīn. (n.d.). *Al-durr al-muntaqā fī sharḥ al-Multaqā*. [Publisher not identified]. (Author d. 1088 AH). Retrieved from [Internet Archive](#)
- [14] al-Khaṣrawī, M. b. Farāmūs b. 'Alī (Mullā Khusraw). (n.d.). *Durar al-ḥukkām fī sharḥ Ghurar al-aḥkām*. Beirut, Lebanon: Dār Ihya' al-Kutub. Retrieved from [Noor Books](#)
- [15] al-Ṣan'ānī, M. b. Ismā'īl. (n.d.). *Subul al-salām sharḥ Bulūgh al-marām*. [Publisher not identified]. (Author d. 1182 AH). Retrieved from [Noor Books](#)
- [16] Ibn Mājah, M. b. Yazīd. (n.d.). *Sunan Ibn Mājah*. [Publisher not identified]. (Author d. 273 AH). Retrieved from [Noor Books](#)
- [17] Abū Dāwūd, S. b. al-Ash'ath. (1438 AH). *Sunan Abī Dāwūd*. Retrieved from [Noor Books](#)
- [18] al-Bayhaqī, A. b. al-Ḥusayn. (n.d.). *Al-Sunan al-kubrā* (M. 'Abd al-Qādir 'Atā, Ed.). Retrieved from [Internet Archive](#)
- [19] al-Khurashī, M. b. 'Abd Allāh. (n.d.). *Sharḥ al-Khurashī 'alā Mukhtaṣar Khalīl*. (Author d. 1101 AH). Retrieved from [Internet Archive](#)
- [20] Ibn al-Humām, M. b. 'Abd al-Wāḥid. (1970). *Sharḥ Faṭḥ al-Qadīr 'alā al-Hidāyah* (1st ed.). Retrieved from [Internet Archive](#)
- [21] al-Khayyāt, 'A. 'I. (1994). *Al-sharikāt fī al-sharī'ah al-islāmiyyah wa al-qānūn al-madanī* (4th ed.). Beirut, Lebanon: Al-Resalah Foundation. (Doctoral thesis—published). Retrieved from [iefpedia](#)
- [22] Khalīl, R. Ḥ. (2008). *Al-sharikāt fī al-fiqh al-islāmī: Dirāsah muqāranah*. Baghdad, Iraq: al-Rashīd Publishing. Retrieved from [waqfeya](#)
- [23] al-Khaṭīb, 'A. M. (1978). *Al-sharikāt fī al-fiqh al-islāmī*. [Place not identified]. Retrieved from [Noor Books](#)
- [24] al-Jawharī, I. b. Ḥammād. (1987). *Al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-lughah wa ṣiḥāḥ al-'arabiyyah* (A. 'Abd al-Ghafūr 'Aṭṭār, Ed.; 4th ed.). Beirut, Lebanon: Dār al-'Ilm lil-Malāyīn. (1407 AH). Retrieved from [Ketaab online](#)
- [25] Khallāf, 'A. (n.d.). *Uṣūl al-fiqh* (Da'wah Library, Al-Azhar Youth). Cairo, Egypt. (Author d. 1375 AH). Retrieved from [Noor Books](#)
- [26] al-'Aynī, B. al-Dīn. (n.d.). *Umdat al-qārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. (Author d. 855 AH). Retrieved from [Internet Archive](#)
- [27] al-Nisābūrī, Nizām al-Dīn al-Ḥasan b. Muḥammad. (1416 AH). *Gharā'ib al-Qur'ān wa ragḥā'ib al-Furqān* (Z. 'Umārah, Ed.; 1st ed.). Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah. Retrieved from [Ketaab online](#)
- [28] al-Rāfi'ī, 'A. al-Karīm b. Muḥammad. (n.d.). *Faṭḥ al-'Azīz sharḥ al-Wajīz (al-Sharḥ al-kabīr)*. (Author d. 505 AH). Retrieved from [waqfeya](#)
- [29] al-Buhūtī, M. b. Yūnus. (n.d.). *Kashshāf al-qinā' 'an matn al-Iqnā'*. (Author d. 1051 AH). Retrieved from [Noor Books](#)
- [30] Ibn Manzūr, M. b. Mukarram. (1414 AH). *Lisān al-'Arab* (3rd ed.). Beirut, Lebanon: Dār Ṣādir. Retrieved from [Noor Books](#)
- [31] al-Sarakhsī, Shams al-A'imma M. b. A. (n.d.). *Al-Mabsūṭ fī al-fiqh 'alā madhhab Abī Ḥanīfah*. Beirut, Lebanon: Dār al-Ma'rifah. Retrieved from [Ketaab online](#)
- [32] Ibn Fāris. (1986). *Mujmal al-lughah* (Z. 'Abd al-Muḥsin Sulṭān, Ed.; 2nd ed.). Beirut, Lebanon: Al-Resalah Foundation. (1406 AH). Retrieved from [Internet Archive](#)
- [33] al-Rāzī, M. b. Abī Bakr. (n.d.). *Mukhtār al-ṣiḥāḥ*. [Publisher not identified]. (Author d. 666 AH). Retrieved from [shamela](#)
- [34] al-Fayūmī, A. b. Muḥammad. (n.d.). *Al-miṣbāḥ al-munīr fī gharīb al-sharḥ al-kabīr*. (Author d. 770 AH). Retrieved from [shamela](#)
- [35] al-Ruhayānī, Muṣṭafā b. Sa'd al-Suyūṭī. (1994). *Maṭālib ūlī al-nuhā fī sharḥ Ghāyat al-muntahā* (2nd ed.). Damascus, Syria: al-Maktab al-Islāmī. (1415 AH). Retrieved from [Ketaab online](#)
- [36] Ibn Fāris, A. (n.d.). *Mu'jam al-maqāyīs fī al-lughah*. (Author d. 395 AH). Retrieved from [Internet Archive](#)
- [37] Ibn Qudāmah, 'A. b. A. (n.d.). *Al-mughnī 'alā Mukhtaṣar al-Khiraqī*. (Author d. 620 AH). Retrieved from [Noor Books](#)
- [38] al-Shīrāzī, Abū Ishāq I. b. 'Alī. (n.d.). *Al-Muhadhdhab fī fiqh al-Imām al-Shāfi'ī*. Beirut, Lebanon: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah. Retrieved from [Internet Archive](#)
- [39] al-Ḥaṭṭāb, M. b. M. (n.d.). *Mawāḥib al-Jalīl sharḥ Mukhtaṣar Khalīl*. (Author d. 945 AH). Retrieved from [shamela](#)
- [40] al-Ramlī, M. b. A. (n.d.). *Nihāyat al-muḥtāj ilā sharḥ al-Minhāj*. (Author d. 1004 AH). Retrieved from [Internet Archive](#)
- [41] al-Shawkānī, M. b. 'Alī. (n.d.). *Nayl al-awṭār sharḥ Muntaqā al-akḥbār* ('I. al-Dīn al-Subayṭī, Ed.). (Author d. 1250 AH). Retrieved from [shamela](#)